

استشراف الأزمات المالية وأثره في تخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية «دراسة حالة المصارف الإسلامية العاملة في الأردن»

حسين محمد سمحان

أستاذ الصيرفة الإسلامية بجامعة الزرقاء - الأردن

Dr_husseinsamhan@yahoo.com

(سَلِّمَ البحث للنشر في 23 / 5 / 2021م، واعتمد للنشر في 26 / 6 / 2021م)

<https://doi.org/10.33001/M011020211589>



الملخص

هدف الباحث إلى بيان المفاهيم الأساسية المتعلقة باستشراف المستقبل (التنبؤ بالمستقبل) وحكمه الشرعي مع التركيز على هذه المفاهيم في الفقه الإسلامي، وتحديد وجود أو عدم وجود إدارة متخصصة في البنوك الإسلامية للدراسات تهتم باستشراف الأزمات المالية وتتابع مؤسسات البحث العالمية في هذا المجال. كذلك هدف الباحث إلى توضيح العلاقة بين التنبؤ بأحداث مستقبلية وتخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية. وقد استخدم الباحث

المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على تساؤلات الدراسة حيث تم إعداد استبانة مكونة من ثلاثة أقسام تم توزيعها على موظفي الإدارة العليا في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. وقد توصل الباحث إلى أن بعض المصارف الإسلامية العاملة في الأردن لديها إدارة مختصة بالبحوث والدراسات من ضمن اهتماماتها استشراف الأزمات المالية واقتراح الخطط للتعامل معها إلا أن بعض هذه المصارف تكفي بتشكيل لجان للقيام بهذه المهمة بسبب ارتفاع تكلفة إنشاء مثل هذه الدائرة، كما توصل الباحث إلى وجود أثر لاستشراف الأزمات المالية على التخطيط في المصارف الإسلامية مثل تخطيط الودائع والاستثمار والتمويل. وأوصى الباحث في نهاية البحث بضرورة إيجاد إدارة متخصصة في المصارف الإسلامية مهمتها الدراسات والبحوث بشكل عام ويعهد إليها مهمة استشراف الأزمات المحلية والعالمية واقتراح الخطط بشكل علمي يمكن إدارة المصرف من اتخاذ القرارات اللازمة لتجنب المشاكل واغتنام الفرص الناجمة عن مثل هذه الأزمات.

الكلمات المفتاحية: استشراف، تنبؤ، تخطيط مالي، الأزمة المالية، المصارف الإسلامية.

Predicting Financial Crisis and its Impact on Planning and Utilization of Crucial Sources of Funds at Islamic Banks “Case Study of Islamic Banks in Jordan”

Hussein Muhammad Samhan

Professor of Islamic Banking – Zarqa University, Jordan

Dr_husseinsamhan@yahoo.com

Abstract

The researcher aims to explain the basic concepts related to prediction (forecasting), and its Shari'ah ruling while focusing on them through the lenses of Islamic Jurisprudence, and to identify the presence of a specialized department in banks to study the financial crises and follow up the developments therein across the world. The researcher also aimed to clarify the relationship between forecasting future events and planning the most important sources and uses of funds in Islamic banks. The researcher used the descriptive and analytical approach to answer the study's questions, as a questionnaire consisting of three sections distributed to the senior management employees in Islamic banks operating in Jordan. The researcher concluded that some Islamic banks in Jordan have a department specialized in research and studies that is concerned with forecasting financial crises. On the other hand, some of these banks suffice to form committees to carry out this task due to the high cost involved in establishing a specialized department, and the researcher has also concluded that there is an effect of predicting financial crises on planning in Islamic banks (such as planning deposits, investment and financing). The researcher recommended the necessity of finding a specialized department in Islamic banks with the mission of studies and research in general, in addition to predicting local and global crises to enable the administration to take the

necessary decisions to avoid problems and seize the opportunities resulting from such crises.

Keywords: Foreseeing, Forecasting, Financial Planning, Financial Crisis, Islamic Banks.

المقدمة

كثير من علماء الاقتصاد والمالية يتوقعون أزمة مالية عالمية خلال الفترات القادمة، وهذا أفزع العالم بسبب ما عاناه خلال الأزمة المالية العالمية (2008م) من مشاكل مالية أدت إلى انهيار مؤسسات ضخمة وزيادة الفقر والجهل وأمراض اجتماعية كثيرة.

تأثرت بلاد المسلمين بتلك الأزمة رغم أن المصارف الإسلامية كانت أقل تأثرًا بكثير من المؤسسات التي تتعامل بالربا وبيع الدين وغيره من الأدوات المالية المحرّمة، وهذا أثار تساؤلات حول كيفية التقليل من الآثار السلبية لمثل هذه الأزمات مستقبلاً، ومما اتفق عليه الجميع في التخطيط للتعامل مع آثار الأزمة هو ضرورة التنبؤ بها من أجل الاستعداد لها.

هل يعترف الإسلام باستشراف المستقبل بشكل عام وما يتعلق بالتنبؤ بالأزمات المالية بشكل خاص؟ أم أن الإسلام يحرم ذلك من باب تحريم الكهانة والتنجيم؟ وهل تقوم المصارف الإسلامية باستشراف المستقبل بأساليب علمية ومن خلال دوائر متخصصة؟ وهل يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في هذه المصارف؟ لذا جاء هذا البحث لبيان الأحكام الشرعية المتعلقة باستشراف الأزمات المالية العالمية والإجابة على هذه الأسئلة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في طرحه موضوعاً جديداً وحديثاً لم يُبحث من قبل بمثل هذه المنهجية، وهذا الموضوع هو البحث في مسائل التنبؤ بالأزمات المالية وكيف يؤثر على تخطيط المصارف الإسلامية لأهم مصادر الأموال المتمثلة في الودائع واستثمارها، حيث أصبح التغير في الأمور المالية والاقتصادية من أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، الأمر الذي يجعل المشاكل المالية من النوازل التي لا بد من إشباعها بحثاً والتصدي لها بما يخدم أهداف المصارف الإسلامية.

هدف البحث:

يهدف البحث بشكل أساس إلى بيان أثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- بيان المفاهيم الأساسية المتعلقة باستشراف المستقبل أو التنبؤ بالمستقبل مع التركيز على هذه المفاهيم في الفقه الإسلامي.
- تحديد وجود إدارة متخصصة في البنوك الإسلامية للدراسات تهتم باستشراف الأزمات المالية وتتابع مؤسسات البحث العالمية في هذا المجال.
- توضيح العلاقة بين التنبؤ بأحداث مستقبلية وتخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تعتبر مسألة التنبؤ بالأزمات المالية من أهم المهام الإدارية الحديثة في المؤسسات الربحية، حيث تؤثر هذه الأزمات في أرباح هذه المؤسسات بشكل واضح، بل وقد تؤثر على حياة المؤسسة بشكل عام، وقد وجدنا مؤسسات كبيرة أفلست بسبب مثل هذه الأزمات. وللأثر المهم لاستشراف هذه الأزمات في تخطيط موارد المؤسسة واستثماراتها ومعالجة هذه المشكلة في المصارف الإسلامية على وجه الخصوص جاء هذا البحث للمساهمة في وصف واقع هذه المصارف ووضع التوصيات التي قد تساهم في حل هذه المشكلة التي تواجهها المؤسسات التجارية بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص.

لذا تركز مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

- ما هو الحكم الشرعي لاستشراف الأزمات المالية العالمية؟
- هل يوجد إدارة مختصة في المصارف الإسلامية مهمتها استشراف الأزمات المالية أو متابعة الجهات المحلية والعالمية التي تقوم بهذه المهمة ورفع تقارير لإدارة المصرف أولاً بأول؟
- هل يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط الودائع في المصارف الإسلامية؟
- هل يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط عمليات الاستثمار في المصارف الإسلامية؟
- هل يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط عمليات التمويل في المصارف الإسلامية؟

فرضيات البحث:

- H01: لا يوجد إدارة مختصة في المصارف الإسلامية مهمتها استشراف الأزمات المالية أو متابعة الجهات المحلية والعالمية التي تقوم بهذه المهمة ورفع تقارير لإدارة المصرف أولاً بأول؟
- H02: لا يوجد أثر لاستشراف الأزمات المالية على تخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية. ويتفرع عنها الفرضيات التالية:
 - H02a: لا يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط الودائع في المصارف الإسلامية.
 - H02b: لا يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط عمليات الاستثمار في المصارف الإسلامية.
 - H02c: لا يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط عمليات التمويل في المصارف الإسلامية.

منهج البحث:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي للإجابة على السؤال الأول من أسئلة البحث، بينما سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب الاستبيان الموجه إلى العاملين في الإدارة العليا في المصارف الإسلامية الأردنية كأداة إحصائية لتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) لاختبار الفرضيات وتحديد وجود أو عدم وجود أثر لاستشراف الأزمات المالية على تخطيط أهم مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف الإسلامية.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع هذه الدراسة من العاملين في الإدارة العليا في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن خلال العام (2019)، وسيتم أخذ عينة عشوائية تبلغ (60) فرداً من مجتمع الدراسة.

الدراسات السابقة:

لم أجد دراسات تبحث في موضوع هذا البحث - حسب ما تناهى إليه علمي وبحثي - حتى الآن، إلا إنني وجدت الدراسات التالية التي تفيدنا أثناء البحث في هذه المشكلة، ومن هذه الدراسات:

- دراسة فهمي إسلام (2004م)، بعنوان «استشراف المستقبل في القرآن والسنة»⁽¹⁾: هدف الباحث إلى تأكيد وجود استشراف للمستقبل في القرآن والسنة وإلى بيان أهمية استشراف المستقبل في حياة الإنسان، حيث قام بالتأصيل الشرعي لمسألة استشراف المستقبل، ويبيّن أن مسألة المستقبل قضية يشارك فيها الجميع إلا أن أكثر الناس لا يولي هذه المسألة - على أهميتها - الاهتمام المناسب، كما بين أن التنبؤ بالمستقبل القريب أو البعيد أصبح من الفنون والعلوم المستقلة التي تؤثر في الدول والجماعات.

(1) إسلام، فهمي، استشراف المستقبل في القرآن والسنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإيمان، كلية الشريعة والقانون، صنعاء 2004م.

- دراسة مجدي عبد العظيم إبراهيم (2015م) بعنوان «فقه التوقع في الفقه الإسلامي»⁽²⁾:

هدف الباحث إلى دراسة التوقع في الفقه الإسلامي من خلال طرح مشكلة ضعف التخطيط المستقبلي في المجال الفقهي وما ينتج عنه من تحديات تؤثر في تقدم الأمة وتطورها لمواجهة أحداث المستقبل، كما هدف الباحث إلى بيان حقيقة فقه التوقع وتأصيله من خلال تغطيته لقاعدة سد الذرائع ومبدأ اعتبار المآلات واستشراف المستقبل وإيضاح حكمه الشرعي. وقد توصل الباحث إلى أن فقه التوقع فقه أصيل معبر عنه في كتاب الله تعالى وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) وفقه الصحابة رضوان الله عليهم، وأن هذا الفقه يتطلب الإمام بالقواعد الفقهية والعلوم الإنسانية.

- دراسة آسيا الوافي (2019) بعنوان ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الأزمات المالية العالمية⁽³⁾:

هدفت الدراسة إلى إبراز فعالية المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية ودراسة أسسها وضوابطها الشرعية في مقاومة الأزمات المالية والوقاية منها. حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف الدراسة. وتوصلت الباحثة إلى عدد من النتائج أهمها أن المصارف الإسلامية ليست ببعيدة عن التأثير بالأزمات المالية خاصة عندما تقترب أدواتها من العمل المصرفي التقليدي إلا أنها تبقى أكثر استقراراً وأقل تأثراً من المصارف التقليدية بسبب بعدها عن بيع الديون والربا والتزامها بأخلاقيات العمل المصرفي. وأوصت الباحثة في نهاية الدراسة بعدد من التوصيات أهمها وجوب النظر إلى نظم الإنذار المبكر، على أنها أداة واحدة من بين العديد من الأدوات لتحليل المخاطر الداخلية والخارجية، واستخدامها يجب أن يكون جزءاً من تحليل أوسع نطاقاً إضافة إلى ضرورة تأقلم

(2) عبد العظيم، مجدي، فقه التوقع في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2015م.
(3) الوافي، آسيا، ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الأزمات المالية العالمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2019.

المصارف الإسلامية مع الواقع وتطبيق أساليب وإجراءات فعالة للسيطرة على المخاطر التي تتلاءم وطبيعة نشاطها.

- دراسة العرابي مصطفى وعبدوس عبدالعزيز (2011) بعنوان انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية⁽⁴⁾ :

هدفت الدراسة للتعرف على مدى تأثير المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008، وقد اتبع الباحثان المنهج الاستقرائي التحليلي للتوصل إلى نتائج الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن المصارف الإسلامية لم تكن بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية فقد تأثرت على غرار نظيرتها التقليدية إلا أن تأثيرها كان أقل من خلال عدة أوجه بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على دمج المصارف الصغيرة للاستفادة من مزايا الاقتصاديات الكبيرة وزيادة مساحة تمويل اقتناء الأصول والسلع الرأسمالية، وتقليل المبالغ الموجهة لتمويل رأس المال العامل.

المبحث الأول: التنبؤ المالي

يعرّف التنبؤ المالي بأنه أسلوب علمي منظم يُستخدم للتعرف على الوضع المالي المستقبلي لمؤسسة أو دولة ما أو حتى الوضع المالي المستقبلي في العالم وذلك باستخدام أدوات علمية وخبرات علمية وعملية متراكمة تستقرئ الأحداث المالية السابقة والحالية في سبيل تحقيق هذا الهدف⁽⁵⁾. ومن أهم الطرق الرياضية المستخدمة في التنبؤ المالي⁽⁶⁾:

(4) عبدوس، عبد العزيز، والعرابي، مصطفى، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع والرهانات، جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فبراير، 2011.

(5) انظر: لستر، هيتجر، وسيرج، ماتولش، ترجمة احمد حامد حجاج، المحاسبة الإدارية، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ط1، 1988 م. Besley and Brigham, Essential of Managerial Finance, South-Western: Thomas Learning, 12th Edition, U.S.A 2000.

(6) Besley and Brigham, Principles of Finance, South-Western: Thomas Learning, 2nd Edition, U.S.A 2003. Bodie, Kane and Marcos, Essential Of Investment, Mc Graw- Hill, 4th, Edition, U.S.A 2002.

1. الارتباط والانحدار

والارتباط هو علاقة بين متغيرين يمثل كل متغير ظاهرة معينة فإن تغيرت إحدى الظاهرتين في اتجاه معين فالثانية تتغير في اتجاه الأولى أو في اتجاه معاكس للأولى⁽⁷⁾. ويقاس الارتباط بين متغيرين بمقياس كمي يعرف بمعامل الارتباط.

2. الانحدار الخطي البسيط

تهدف دراسة الانحدار التنبؤ بقيمة متغير (Y) بمعرفة متغير آخر (X) ويعرف المتغير الأول بالمتغير التابع ويرمز له Y ويقاس دون خطأ في حين يعرف المتغير الآخر بالمتغير المستقل ويرمز له X، ويتم ذلك من خلال حل معادلة الخط المستقيم الذي يمثل العلاقة بين المتغيرين وهي: $(Y = \alpha + \beta X)$. وتستخدم هذه الطريقة عند وجود علاقة سببية بين متغيرين.

3. طريقة الحد الأعلى والأدنى:

هذه من الطرق السهلة في التنبؤ وتستخدم كثيرا في تقدير التكاليف وتحليلها إلى شقيها الثابت والمتغير، كما يمكن استخدامها في التنبؤ بالمبيعات من خلال مستويات النشاط.

تقوم فكرة هذه الطريقة على الاعتماد على البيانات التاريخية في الحصول على أعلى مستوى نشاط وأدنى مستوى نشاط والتكاليف لمقابلة لكل منهما، ثم ننسب الفرق بين تكاليف المستوى الأعلى والأدنى إلى الفرق بين المستوى الأعلى والأدنى للنشاط ليتحدد معدل التغير. ويمكن استخدام معدل التغير (ميل الخط المستقيم) في إيجاد الرقم الثابت في معادلة الانحدار⁽⁸⁾.

4. السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية عبارة عن عدد من القيم لمتغير واحد أو عدد من المتغيرات خلال

(7) العتوم، شفيق: مقدمة في الأساليب الإحصائية، عمان - الأردن، مطبعة التاج، الطبعة الأولى، 1985م.

(8) Besley and Brigham, Essential of Managerial Finance, South-Western: Thomas Learning, 12th Edition, U.S.A 2000.

فترة زمنية معينة مرتبة ترتيباً تصاعدياً ويعبر عنها رياضياً بمعادلة الخط المستقيم الذي يخرق أكبر عدد من قيم المتغير التابع (المبيعات مثلاً) أثناء الفترة الزمنية (المتغير المستقل). وتصلح هذه الطريقة للتنبؤ بالأوضاع المالية المستقبلية.

5. نظام الإنذار المبكر:

نظام الإنذار المبكر هو «تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغط السكانية وغيرها لبلد ما، حيث يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة، التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما لبلد ما، لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات والتي تفيد مسبقاً في توقع حدوث الأزمة في البلد المعني»⁽⁹⁾، وترتكز دقة نتائجه على نوعية ودرجة تردد البيانات حول حالة المخاطرة، ولنظم الإنذار المبكر خمسة أبعاد هي: متغيرات النظام، فترة العينة، بلدان العينة، إلى جانب تعريف الأزمة وطريقة تطبيق هذا النظام، وكل نظام للإنذار المبكر هو مزيج من هذه الأبعاد الخمسة، وطريقة تطبيقها.

المبحث الثاني: مفهوم الاستشراف المالي

الاستشراف لغة هو الانتصاب، وأشرف الشيء أي علا وارتفع، واستشرف الشيء أي وضع يده على حاجبه حتى يستبين الشيء أو يستوضحه⁽¹⁰⁾. والاستشراف في اصطلاح المتخصصين في العلوم المختلفة يختلف باختلاف الهدف منه إلا أنهم جميعاً يتفقون على أنه توقع حدوث شيء ما في المستقبل، فهو جهد علمي منظم يدرس الماضي والحاضر ليتوقع المستقبل⁽¹¹⁾.

(9) أوكيل، نسيم، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها (مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 340.

(10) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ج 9، ص 171.

(11) أنظر: فاه، فاروق وعبد الفتاح، احمد، الدراسات المستقبلية، منظور تربوي، عمان، دار المسيرة، د.ط، 2003، ص 17. والدجاني، أحمد صدقي، عن المستقبل برؤية مؤمنة مسلمة، عمان، دار البشير للطباعة، ط1 والنشر، 200، ص 15.

ويمكن القول أن الاستشراف نظرة فاحصة على المستقبل بالاعتماد على تجارب الماضي ونتائج الواقع المعاصر ومؤشرات التطوع المستقبلي، وبالتالي فهو عملية علمية أساسها التخطيط وتستهدف حشد الطاقات وتوفير الإمكانيات اللازمة وترشيد استخدامها لمواجهة أعباء المستقبل وتحقيق الغايات المرجوة والمتوقعة فيه⁽¹²⁾.

وبناء عليه يمكننا تعريف الاستشراف المالي بأنه: استخدام الأساليب العلمية للتنبؤ بأحداث مالية مستقبلية على مستوى المنشآت أو الاقتصاد المحلي أو العالمي، ويعبر عنه علماء المالية بمصطلح التنبؤ المالي. وبالتالي فإن استشراف الأزمات المالية العالمية يعني التنبؤ بالأزمات المالية العالمية وهو استخدام الأساليب العلمية في تحليل ماضي وحاضر الأداء المالي العالمي لتوقع حدوث أزمة مالية عالمية في المستقبل.

المبحث الثالث: الأزمات المالية العالمية

الأزمة في اللغة تعني الشدة والقحط ويقال أزم علينا الدهر، أي اشتد وقل خيره أو أزم عليهم السنة أي اشتد قحطها⁽¹³⁾. أما في اصطلاح السياسيين والاقتصاديين فالأزمة خلل ناتج عن متغيرات مختلفة غير مستقرة يؤدي إلى انعكاسات لأوضاع يصعب التحكم فيها. وعليه يمكن تعريف الأزمة المالية العالمية بأنها خلل ناتج عن تجاوزات ذات أثر سلبي في الاقتصاد العالمي (ربا، خداع، ضعف أخلاقي، احتكار،... الخ) يؤدي إلى خلل بين الأصول الحقيقية والأصول المالية فتحدث انهيارات مالية عالمية مما يزيد من الفقر والبطالة والأمراض الاجتماعية المختلفة.

(12) خصاونة، عماد عبد الكريم، وقسزق، خضر إبراهيم، السنن الإلهية في القرآن الكريم ودورها في استشراف المستقبل، مجلة المنارة، المجلد 15، العدد 2، 2009م، ص 212.

(13) الفيومي، أحمد، المصباح المنير، بيروت، المكتبة العلمية، د.ت، ص 117.

حدثت العديد من الأزمات المالية خلال المئة سنة الأخيرة، وعادة كانت تعزى أسباب هذه الأزمات إلى عدد من الأمور جميعها تؤول إلى سبب أساسي هو الربا، فالطمع وبيع الديون وعدم التزام المالمين بأخلاقيات المهنة وغيرها من الأسباب يمكن إرجاعها إلى تفشي الربا في الاقتصاد المعاصر، وهو أمر يطول شرحه ليس هذا موضعه.

ومن الملاحظ أيضا أن الأزمات المالية تتشابه أسبابها والمدة الزمنية بينها، حيث إن المدة الزمنية بين الأزمات المالية السابقة خلال القرن الأخير كانت تقريبا عشر سنوات في معظم الأحيان. فأزمة الكساد العظيم حدثت سنة 1929م عندما انهارت أسعار الأسهم والسندات في بورصة وول ستريت بسبب انخفاض أرباح الشركات، ثم أزمة التضخم بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1945 فأزمة البورصة الأمريكية سنة 1963 وأزمة أسعار البترول 1973 فأزمة الاثني الأسود عام 1987 وأزمة نمور آسيا (دول جنوب شرق آسيا) 1997م وأزمة البورصات الخليجية سنة 2006 ثم أخيرا الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

لا أحد ينكر الآثار السلبية الحادة للأزمات المالية العالمية على الاقتصاد والمجتمع الإنساني ككل لا على مجتمع بعينه فحسب، وقد عانى العالم من آثار الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في سبتمبر من عام 2008، فقد حدث الكثير من الانهيارات المالية في العالم وانخفضت مؤشرات البورصات العالمية، وانهارت أسعار العقارات، وما إلى ذلك، مما أدى إلى ركود الاقتصاد العالمي وازدياد معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو. وقد قدر البنك الدولي خسارة أسواق رأس المال في ذلك الوقت بأكثر من ثلاثين تريليون دولار كما خسرت أسواق العقارات في نفس العام أكثر من 30 تريليون دولار، وتكاليف الإنقاذ عام 2009 تجاوزت الـ 20 تريليون دولار. كما أن سوء توزيع الدخل يزداد في ظل الأزمات المالية العالمية، إذ تشير الأرقام إلى أن أغنى 20% من سكان العالم يتمتعون بحصة من الدخل العالمي تبلغ 86 ضعفا عن الـ 20% الأفقر. وقد أشار تقرير التنمية البشرية

أن 40 % من سكان العالم يعيشون بأقل من دولارين في اليوم وأن هناك أكثر من 1.2 مليار نسمة في العالم يعيشون على أقل من دولار باليوم. وتؤكد الإحصاءات أن 10 % في العالم ينفقون 54 % من الدخل العالمي. وهناك 200 شخص فقط لديهم 1000 مليار دولار في حين 582 مليون شخص في أقل البلدان نمواً ومجموعها 43 بلداً دخلهم 146 مليار دولار، وما تؤكد الإحصاءات أيضاً أن 20 % من دول العالم تستحوذ على 88 % من الناتج الإجمالي في العالم وعلى 85 % من التجارة الدولية⁽¹⁴⁾.

هذا كله يؤدي إلى زيادة الفقر والجوع والأمراض الاجتماعية في العالم مما يجعل من الضرورة بمكان معالجة هذه الأسباب ومن أهمها الالتزام بنظام اقتصادي عادل يحل محل النظام الرأسمالي، ولكن هذا لا يعني تجاهل واقع أن الاقتصاد السائد الآن هو الرأسمالي وبالتالي لا بد من التعامل مع نتائجه وعلاجها، حتى لو كان هذا العلاج يبقى علاجاً للأعراض لا للمرض نفسه، ومن ذلك طبعاً التعامل مع الأزمات المالية العالمية بهدف تقليل حدة آثارها السلبية وهذا بالضرورة يتطلب التنبؤ بها للتمكن من الإعداد للتعامل معها.

المبحث الرابع: التخطيط المالي

يرتبط التخطيط المالي ارتباطاً وثيقاً بالتنبؤ المالي حيث يعتمد التخطيط المالي على نتائج التنبؤ المالي، فالتخطيط المالي هو وظيفة إدارية تتضمن برامج تساعد على إدارة مصادر الأموال واستخداماتها بطريقة فعالة تساهم في تحقيق الأهداف الحالية والمستقبلية وذلك بناء على توقع الأحداث المالية المستقبلية ذات العلاقة، والخطة المالية عبارة عن وثيقة تحدد ما يجب القيام به في الجانب المالي خلال فترة مستقبلية محددة، وكلما كان توقع الأوضاع المالية دقيقاً كلما كانت الخطط ناجحة

(14) عبابنة، يوسف عبد الله، الأزمة المالية المعاصرة، عالم الكتب، الأردن، 2010، ص: 127-136.

وتساهم في تحقيق الأهداف المرجوة للجهة المخططة⁽¹⁵⁾. ويعرف التخطيط في علم المالية على مستوى المنشأة أو المؤسسة بأنه: العملية التي يتم من خلالها تنسيق موارد المؤسسة مع الفرص المتاحة لها في السوق الذي تعمل فيه لتحقيق أهدافها المرسومة⁽¹⁶⁾.

وعرف باحثون في الفقه الإسلامي التخطيط في الإسلام بأنه «عملية التفكير والتدبير والاجتهاد من قبل الفرد الواعي أو الجماعة في الأخذ بالأسباب المشروعة والاستفادة من دروس الماضي والحاضر لوضع التدابير اللازمة لمواجهة المستقبل، مع التوكل على الله فيما قدر من نتائج لتحقيق أهداف تتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، لأن الشريعة ما جاءت إلا لمصالح العباد، فحسبها كانت المصلحة فثم شرع الله»⁽¹⁷⁾.

المبحث الخامس: حكم استشراف الأزمات المالية وضوابطه الشرعية:

والاستشراف المستقبلي أو التوقع أو التنبؤ العلمي لأحداث مستقبلية محتملة لتحقيق مصلحة فردية أو جماعية إنما هو من قبيل حسن التدبير الذي حث عليه ديننا الحنيف، ومن الأدلة على ذلك: قول الله عز وجل ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُوهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۗ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَوْفَ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظَلَمُونَ﴾⁽¹⁸⁾، وهذا يعني أن التخطيط في بعض الأحيان يكون واجباً إذا ارتبطت به المصالح الإستراتيجية وأمن المسلمين وأمانهم، والإعداد هنا يشمل التخطيط ودراسة تحركات العدو وتوقعها المبني على الحنكة والفراسة والدراسة والعلم،

(15) Beasley and Brigham, Essential of Managerial Finance, South-Western: Thomas Learning, 12th Edition, U.S.A 2000.

(16) انظر: حافظ، محمد علي، التخطيط للتربية والتعليم، القاهرة، الدار القومية للتأليف والنشر، ط1، 1965، ص11. وعبد الفتاح، محمد سعيد، إدارة الاعمال، الاسكندرية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، 1971، ص83.

(17) محمد، خيرى عبد الفتاح، استشراف المستقبل في الفكر الإسلامي، 2011، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، قسم الفلسفة.

(18) سورة الأنفال، الآية: 60.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «ما عال من اقتصد»⁽¹⁹⁾، أي ما افتقر من اقتصد، وفيه معنى لتخطيط الموارد وعدم الإسراف بها حالياً ليقى غنياً في المستقبل. ولا يختلف كثير من المعاصرين في ضرورة استشرف المستقبل بالأساليب العلمية المدروسة بما يحقق مصالح المسلمين والعالم، ويقول أحد الباحثين ما يلخص رأي هؤلاء المعاصرين: إن المسلم من المنظور الحضاري الإسلامي، ليس مطالباً باستشرف المستقبل رؤية وتخطيطاً فقط، بل هو مؤتمن عليه أيضاً! ولعل في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبِيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَلَّا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ»⁽²⁰⁾ خير دليل على الشعور بالمسؤولية تجاه حركة المستقبل»⁽²¹⁾.

إذا مسألة استشرف المستقبل لا تدخل في باب الكهانة والتنجيم والدجل وادعاء العلم بالغيب... الخ، بل هي عملية مشروعة في ديننا الحنيف كما بينا، ولا بد من توفر ضوابط لهذه العملية لتحقيق الفائدة المرجوة منها، ومن خلال الدراسات السابقة التي تحدثت عن الاستشرف يمكننا استنتاج الأسس العلمية والضوابط الشرعية لاستشرف الأزمان المالية والمتمثلة بما يلي:

1. الاستناد إلى الأساليب العلمية في التنبؤ بالأحداث المالية: فالأصل هنا أن نعلم على الأساليب العلمية التي سبق بيانها للتنبؤ بالأحداث المالية المتوقعة خلال المستقبل القريب أو المتوسط، وهذا يمكن من التخطيط العلمي السليم للتعامل مع هذه الأحداث بما يضمن استغلالها لصالح الإنسانية بشكل عام وللمسلمين بشكل خاص أحسن استغلال وتحقيق أكبر فائدة ممكنة أو تقليل الآثار السلبية للأحداث المالية المتوقعة إلى الحد الأدنى.

2. الاستفادة من التقدم التكنولوجي الذي يزيد مستوى دقة الأساليب

(19) رواه أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند عبد الله بن مسعود، رقم (4269)، 7/302. المحقق: شعيب الارناؤوط وعادل مرشد وآخرون: إشراف د. عبدالله التركي، السعودية، مؤسسة الرسالة، ط 1، 2001.

(20) رواه أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند أنس بن مالك، رقم (12981)، 20/296، واللفظ له، والبخاري، محمد بن اسماعيل، في الأدب المفرد (1/168)، قال شعيب الارناؤوط وآخرون: إسناده صحيح على شرط مسلم، أنظر مسند الإمام أحمد بن حنبل (20/296) (21) الخطيب، محمد عبد الفتاح، الاثنتان على المستقبل في السنة النبوية، ندوة الحديث واستشرف المستقبل، جامعة الامارات، 2011م.

المستخدمة في التنبؤ المالي: يجب استغلال التكنولوجيا المتاحة لتطبيق الأساليب العلمية المذكورة مما يزيد من كفاءة هذا الاستخدام ويقلل الخطأ إلى أدنى حد ممكن، فكلما زادت دقة التوقعات زادت كفاءة التخطيط والتعامل العقلاني مع الأحداث المالية المتوقعة.

3. تكليف المختصين بالاقتصاد وبالإدارة المالية والتحليل المالي والإحصاء لتنفيذ دراسات التنبؤ المالي: الاعتماد على المتخصصين في المجال الاقتصادي والمالي يؤدي إلى التنبؤ المدروس والعلمي للأحداث المالية المستقبلية، فعلماء الاقتصاد والمالية والإحصاء هم الأكثر قدرة على استخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية المتخصصة لاستشراف الأحداث المالية خاصة وأن خبرتهم العلمية والعملية وفراساتهم في هذا المجال تساعد في دقة التوقعات المستقبلية بعيداً عن التخريص والتهريج.

4. مراعاة الثابت والمتغير في الشريعة الإسلامية: (22) وفي حالة استشراف الأحداث المستقبلية نتعامل مع متغيرات بالنسبة للشريعة الإسلامية لأنها تتطور وتتغير بتطور وتغير المكان والزمان وهي متجددة بتجدد حاجات الإنسان، بينما الثوابت في الشريعة الإسلامية لا تتغير بتغير الزمان والمكان وفي هذه الحالة لا يجوز الاختلاف في التعامل مع هذه الثوابت أو الاصطدام معها عند استشراف المستقبل أو التخطيط له.

5. مراعاة فقه الواقع والمقاصد والمآلات لاستشراف المستقبل: (23) لا بد أن ينطلق استشراف المستقبل من الواقع الذي تعيشه الإنسانية بشكل عام والأمة الإسلامية بشكل خاص لضمان تحقيق مقاصد الشريعة ومنها حفظ المال، وهذا يحتاجه الفقهاء لإصدار الفتوى، وباب سد الذرائع من أصدق الأمثلة على ذلك.

وقد توصل أكثر من باحث في فقه استشراف المستقبل إلى أن الحكم الشرعي

(22) مجدي عبد العظيم، فقه التوقع في الفقه الإسلامي، مرجع سابق

(23) مجدي عبد العظيم، فقه التوقع في الفقه الإسلامي، مرجع سابق

لاستشراف المستقبل مباح إذا كانت وسيلته شرعية أو غير محرمة ويكون محظورًا إذا كانت وسيلته محرمة.⁽²⁴⁾

المبحث السادس: تأثير الأزمات المالية على المصارف الإسلامية

بحلول الربع الأخير من العام 2008 بدأت بوادر الأزمة المالية العالمية، وعانت المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف من التداعيات السلبية والإيجابية لهذه الأزمة، ومن أهم هذه التداعيات⁽²⁵⁾:

1. الآثار الإيجابية:

الاعتراف العالمي بصلاحيّة النظام المصرفي الإسلامي وصلابته في مواجهة الأزمات المالية العالمية مما أدى إلى زيادة الاهتمام بهذه المصارف والأسس التي تستند إليها في أعمالها حتى من غير المسلمين، حيث لوحظ تغيير نظرة الجهات الإشرافية لهذه المصارف ومراعاتها لطبيعة أعمالها، فقد قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن عام 2009م، (إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية)⁽²⁶⁾، ومن أهم الأمثلة على ذلك اعتراف هذه الجهات بمعايير المحاسبة الإسلامية والشرعية ومطالبة المصارف الإسلامية بالالتزام بهذه المعايير والموافقة بينها وبين المعايير الدولية، إضافة إلى زيادة ودائع المصارف الإسلامية ونمو استثماراتها نتيجة تحول كثير من العملاء للمصارف الإسلامية بسبب الانتكاسات التي تعرضت لها المصرفية التقليدية خلال الأزمة، حيث بلغ معدل نمو أصول المصارف الإسلامية في نهاية عام 2008م (24%) واستثماراتها بنسبة (23%) وودائعها بنسبة (26%) وقد أشارت

(24) قشوع، عبد الرحمن، استشراف المستقبل في الأحاديث النبوية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2005م.

(25) عبدوس عبد العزيز، العرابي مصطفى انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع والرهانات، جامعة غرداية، الجزائر، 23--24 فبراير 2011 ص5

(26) فرحان، حسن ثابت، "أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية،" مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع.. وتحديات المستقبل"، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 20-21 مارس، 2010.

مؤسسة (آرنست اند يونغ) إلى أن الصيرفة الإسلامية تمثل جزءاً من الحل للأزمة المالية العالمية وليس الحل بأكمله ، وهي الأقل تأثيراً بالأزمة العالمية⁽²⁷⁾.

2. الآثار السلبية:

أدت الأزمة المالية العالمية عام 2008 إلى تراجع معدل العائد على حقوق ملاك المصارف الإسلامية وتهاوي معدل العائد العام على حقوق المساهمين للبنوك الإسلامية بنحو 5.33 % من 13.8 % في عام 2006 إلى 6.55 % في عام 2008⁽²⁸⁾، كما تراجعت استثمارات المصارف الإسلامية المختلفة خاصة تلك القائمة على البيوع الآجلة نتيجة التباطؤ الاقتصادي عام 2009 حيث تراجع الاقتصاد العالمي بنسبة 6 % في الربع الرابع من 2008 والربع الأول من 2009 حسب ما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي⁽²⁹⁾. ولا ننسى أن أزمة الرهن العقاري كانت إحدى شرارات تلك الأزمة المالية مما يعني تراجع قيمة أصول المصارف الإسلامية لاستثماراته الكبيرة في هذا المجال الذي تقتضيه طبيعة عملها.

المبحث السابع: الآثار المتوقعة للأزمات المالية المستقبلية على تخطيط أهم مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف الإسلامية:

تنبع أهمية استشرف الأزمات المالية بالنسبة للمصارف الإسلامية - نظرياً - من خلال تأثير هذه الأزمات المتوقع على مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، ولهذا فإن التنبؤ بهذه الأزمات مطلب شرعي كما أسلفنا بالنسبة للدول الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية كالمصارف الإسلامية وغيرها، وفيما يلي سنستعرض أهم المصادر التي يمكن أن تتأثر بالأزمات المالية من الناحية النظرية

(27) نفس المرجع

(28) عبدوس، عبد العزيز، العرابي مصطفى، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية المنتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع والرهانات، جامعة غرداية، الجزائر، 23--24 فبراير، 2011، ص7.

(29) صندوق النقد الدولي، "التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة الراهنة"، ص 17 . <http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2009/pdf/> 19/05/ar09_ara.pdf2010

ونؤكد من واقعية تأثرها بعد اختبار فرضيات هذه الدراسة:

1. تخطيط الودائع: تعتبر الودائع المصرفية الإسلامية بأنواعها أهم مصدر للأموال على الإطلاق في المصارف الإسلامية حيث تشكل الحسابات الائتمانية 10 % تقريباً من مجموع مصادر الأموال في المصارف الإسلامية بينما تشكل الحسابات الاستثمارية بأنواعها 70 % تقريباً من مجموع هذه المصادر⁽³⁰⁾. لا بد للمصارف الإسلامية من الناحية النظرية التخطيط الجيد لهذا المصدر في ظل توقع حدوث أزمات مالية عالمية أو محلية، ويشمل هذا التخطيط:

- الأساليب التي يجب اتباعها للمحافظة على نفس معدل الودائع أو زيادته، وتشمل هذه الأساليب التطوير التكنولوجي والبطاقات المصرفية والتطبيقات الإلكترونية والخدمات المتميزة خاصة انتشار الصراف الآلي والفروع إضافة إلى اتباع أساليب تسويقية متطورة ترافقها إيجاد ولاء لخدمات المصرف من خلال تعزيز الصورة الذهنية للمصرف وخدماته لدى العملاء مع التركيز على السمعة والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- المحافظة على نفس المستوى أو زيادته من معدل العائد على استثمار أصحاب حسابات الاستثمار بأنواعها، وهذا يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتخطيط لعمليات التمويل والاستثمار بشكل جيد. ويمكن للمصرف الإسلامي التخطيط لذلك من خلال احتياطي توزيعات الأرباح.
- زيادة تخفيض تركيز الودائع من خلال دراسة التركيز الحالي للودائع وفرص تخفيضه للتقليل من أثر أي أزمة مالية قد تقع في المستقبل.

2. تخطيط الاستثمار والتمويل: يعتبر تخطيط الاستثمار والتمويل في المرتبة الثانية من الأهمية بعد تخطيط الودائع إن لم يكن في نفس المرتبة وذلك لأنه يشكل أساساً مهماً في الدورة النقدية للمصرف، فالاستثمار والتمويل الناجح يعني استقرار التدفقات النقدية والمحافظة على معدلات العائد على حقوق أصحاب حسابات

(30) المغربي، عبد الحميد، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، بحث رقم 66، ط1، 2004، ص122.

الاستثمار والمساهمين مما يساهم في استقرار الودائع كما أسلفنا والمحافظة على استقرار الأسعار السوقية لأسهم المصرف في السوق المالي، كما يؤدي إلى جذب المزيد من الودائع ويسهل حصول البنك على الأموال عن طريق زيادة رأس المال عند الحاجة . ومن الناحية النظرية يجب أن يشمل تخطيط التمويل والاستثمار الجوانب التالية:

- التخطيط للاستثمار في العقارات: فالمعروف أن هذا النوع من الاستثمارات هو الأكثر تأثراً بالأزمات المالية، لذا لا بد من اتخاذ إجراءات حالية تتعلق بهذا النوع من الاستثمار في حال توقع أزمة مالية عالمية أو محلية مثل التخلص فورا من بعض هذه الاستثمارات أو تغيير أساليب استغلالها أو التعاقد على تأجيله لمدة طويلة... الخ.
- التخطيط للاستثمارات في الأوراق المالية: حيث إن استثمارات المصرف الإسلامي في الصكوك الإسلامية أو الأسهم العادية يتأثر بطبيعة الاستثمار الذي تعكسه هذه الأوراق، فمثلاً في حالة حدوث أزمات مالية يتوقع أن يكون أداء الأسهم التي تمثل قطاع العقارات والصناعات الثقيلة أقل من أداء الأسهم التي تمثل قطاع المواد التموينية والمخابز والمواد الأساسية مثلاً، وكذلك فصكوك المربحة لن تتأثر بنفس مستوى تأثر صكوك المشاركة عند حدوث أزمات مالية عالمية.
- التخطيط للتمويل: حيث يتوقع تأثر أدوات التمويل بالأزمات المالية من حيث الكم والنوع، فيتم التخطيط لزيادة التمويل في بعض القطاعات التي يتوقع أن يكون أداؤها جيداً في ظل الأزمات المالية مثل قطاعات السلع الأساسية وتخفيضه في القطاعات التي تتأثر سلباً بشكل مؤثر في قطاعات السلع الكمالية، كما يجب التخطيط لأنواع التمويل أيضاً لأن نوع الأداة يتأثر بنسب متفاوتة في حال حدوث أزمات مالية. فمثلاً تمويل الإجارة المنتهية بالتملك يكون أقل تأثراً من تمويل المربحة في الأزمات المالية حيث يمكن

إدارة مخاطره بشكل أسهل من إدارة مخاطر المرابحة فيما يتعلق بالتعامل مع المتأخرات وتعثر العملاء في ظل الأزمات المالية.

اختبار الفرضيات:

لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة، حيث تم تقسيم هذه الاستبانة إلى ثلاثة أقسام يتعلق كل قسم بجزء محدد من فرضيات الدراسة، وتم توزيع هذه الاستبانة على ستين موظفًا من العاملين في الإدارة العليا في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن وعددها أربعة، حيث قام الباحث بتسليم الاستبانة باليد أو بالإيميل للموظفين وتم استعادة ثلاثة وأربعون استبانة أي ما نسبته 73% من الاستبانات الموزعة، وقد كان جميع المستجيبين من الذكور حيث بلغت نسبتهم 100% من المستجيبين بينما بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) من هؤلاء 81.4% والباقي دراسات عليا بنسبة 18.6%، وبلغت نسبة الأفراد المستجيبين الذين تتراوح أعمارهم من 25 الى 30 سنة 46.5% ومن 31 الى 45 سنة 20.9% ومن 46 الى 55 سنة 32.6%. وتركزت خبرة نسبة المستجيبين في الفترة التي تزيد عن 16 سنة 34.9%.

تم إعطاء الأوزان لإجابات أفراد العينة حسب الجدول التالي (مقياس ليكرت الخماسي):

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

هذا وقد قام الباحث بإجراء فحص جرونباخ ألفا الذي يوضح معامل الثبات لكل سؤال من أسئلة الاستبانة وواقعية الاستبانة، حيث كانت النتيجة مقبولة إحصائياً فقد بلغت 95.5%.

الفرضية الأولى H01: لا يوجد إدارة مختصة في المصارف الإسلامية مهمتها استشراف الأزمات المالية أو متابعة الجهات المحلية والعالمية التي تقوم بهذه المهمة

ورفع تقارير لإدارة المصرف أولاً بأول؟

تم توجيه السؤال التالي لأفراد العينة: هل يوجد في مصرفكم إدارة مختصة بالبحوث والدراسات تشمل أعمالها التنبؤ بالآزمات المالية المحلية أو العالمية أو متابعة المؤسسات العالمية والتقارير الدولية المتعلقة بالتنبؤ بالآزمات المالية المحلية أو العالمية؟
وفي حالة الإجابة بالنفي طلب الباحث منهم بيان الأسباب. وكانت إجابات أفراد العينة كما يلي:

الاجابة	العدد	النسبة
نعم	24	%55.8
لا	19	%44.2

وبذلك يتبين وجود هذه الدائرة في بعض المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، بينما لم توجد بشكل إدارة مستقلة في مصارف إسلامية أخرى، وقد برر المستجيبون عدم وجود دائرة كهذه في مصرفهم بوجود لجان دائمة متخصصة للقيام بمهام هذه الدائرة أو بإيجاد مثل هذه اللجان خاصة لجان إدارة الآزمات عند حدوث الآزمة دون الاهتمام باستشراف هذه الآزمات، وأجمع هؤلاء أن سبب عدم وجود إدارة مختصة والاكتفاء باللجان هو التكلفة المرتفعة نسبياً لهذه الإدارة مقترنة بالمنفعة التي تعود على المصرف خاصة وأن حجم هذه المصارف لا يتحمل إنشاء إدارة متخصصة لاستشراف الآزمات المالية والقيام بالبحوث والدراسات.

الفرضية الثانية H02: لا يوجد أثر لاستشراف الآزمات المالية على تخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال جميع أسئلة الاستبانة في جميع الأقسام والمكونة من ثلاثين سؤالاً حيث كانت نتيجة الاختبار كما يلي:

One-Sample Statistics						
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
h02	43	116.2558	15.92556	2.42863		

One-Sample Test						
Test Value = 90						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
h02	10.811	42	.000	26.25581	21.3546	31.1570

بلغ متوسط إجابات أفراد العينة 116.25 وهو أكبر من المتوسط العام لجميع الأسئلة ب 26.25 وهذا الفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 % مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود أثر لاستشراف الأزمات المالية على تخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.

الفرضية الفرعية الأولى **H02a**: لا يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط الودائع في المصارف الإسلامية.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال القسم الأول من أسئلة الاستبانة التي بلغ عددها أحد عشر سؤالاً حيث كانت نتيجة الاختبار كما يلي:

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h02a	43	44.7907	5.59148	.85269

One-Sample Test						
	Test Value = 33					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
h02a	13.828	42	.000	11.79070	10.0699	13.5115

بلغ متوسط إجابات أفراد العينة 44.79 وهو أكبر من المتوسط العام لجميع الأسئلة ب 11.79 وهذا الفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 % مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود أثر لاستشراف الأزمات المالية على تخطيط الودائع في المصارف الإسلامية.

الفرضية الفرعية الثانية **H02b**: لا يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط عمليات الاستثمار في المصارف الإسلامية. تم اختبار هذه الفرضية من خلال القسم الثاني من أسئلة الاستبانة التي بلغ عددها أحد عشر سؤالاً حيث كانت نتيجة الاختبار كما يلي:

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
h02b	43	41.0000	7.53721	1.14941

One-Sample Test						
	Test Value = 33					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
h02b	6.960	42	.000	8.00000	5.6804	10.3196

بلغ متوسط إجابات أفراد العينة 41 وهو أكبر من المتوسط العام لجميع الأسئلة ب

8 وهذا الفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 % مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود أثر لاستشراف الأزمات المالية على تخطيط عمليات الاستثمار في المصارف الإسلامية.

الفرضية الفرعية الثالثة H02c: لا يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط عمليات التمويل في المصارف الإسلامية.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال القسم الثالث من أسئلة الاستبانة التي بلغ عددها ثمانية أسئلة حيث كانت نتيجة الاختبار كما يلي:

One-Sample Statistics						
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean		
h02c	43	30.4651	3.97821	.60667		

One-Sample Test						
	Test Value = 24					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
h02c	10.657	42	.000	6.46512	5.2408	7.6894

بلغ متوسط إجابات أفراد العينة 30.47 وهو أكبر من المتوسط العام لجميع الأسئلة ب 6.47 وهذا الفرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 % مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود أثر لاستشراف الأزمات المالية على تخطيط عمليات التمويل في المصارف الإسلامية.

الخاتمة:

توصل الباحث في نهاية هذا البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات كالتالي:

النتائج:

1. تهتم المصارف الإسلامية ومنها المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمسألة التنبؤ المالي ويوجد في بعضها إدارة مختصة بالبحوث والدراسات تشمل أعمالها التنبؤ بالأزمات المالية المحلية أو العالمية أو متابعة المؤسسات العالمية والتقارير الدولية المتعلقة بالتنبؤ بالأزمات المالية المحلية أو العالمية، بينما يوجد في المصارف الأخرى لجان تهتم بهذه الأعمال دون إنشاء إدارة مستقلة على أهميتها بسبب ارتفاع التكلفة نسبياً خاصة في المصارف صغيرة الحجم.
2. يؤثر استشراف الأزمات المالية على تخطيط أهم مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية من خلال تأثير ذلك على تخطيط العمليات المتعلقة بالودائع والتمويل والاستثمار.
3. أن حكم مسألة التنبؤ بالأزمات المالية العالمية تقع ضمن حكم استشراف المستقبل وهي مباحة شرعاً إذا كانت الوسائل المستخدمة في ذلك مباحة، وعليه فإن التنبؤ بالأحداث المالية المستقبلية ومنها التنبؤ بالأزمات المالية بأسلوب علمي - كما بينا - مباح شرعاً، وحكمه حكم العلوم الضرورية الأخرى كعلم الطب والفلك والهندسة وغيرها فهو من فروض الكفاية، بل يصبح واجباً في حق من كلفه ولي الأمر بذلك أو من كانت وظيفته تتطلب ذلك لما في ذلك من درء للمفاسد وجلب لمصلحة المسلمين وغيرهم.
4. أن الإسلام لم يغفل مسألة استشراف المستقبل والتخطيط له، والأدلة من القرآن والسنة وسيرة الصحابة رضوان الله عليهم تؤكد ذلك. وقد استخدم الفقهاء مصطلحات وأساليب تؤكد ذلك أيضاً مثل فقه التوقع والمآلات وما شابهه.
5. استشراف الأزمات المالية لا بد وأن يقوم على دراسة مستفيضة ودقيقة للماضي ووعي بالحاضر وإلمام بعلوم التنبؤ المالي وأدواته وأن ينضبط بضوابط علمية وشرعية بينتها في متن البحث. وهذا الاستشراف بهذه الضوابط يمكن من

التخطيط الفعال للتعامل مع آثار الأزمات المالية العالمية والتخفيف من حدة آثارها السلبية.

التوصيات:

بناء على نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي:

1. زيادة الاهتمام بإنشاء إدارة أو لجان في المصارف الإسلامية توكل إليها مهمة الدراسات والأبحاث المتعلقة باستشراف الأزمات المالية المحلية والعالمية واقتراح الخطط للتعامل مع هذه الأزمات لضمان استقرار الودائع وتدقيقها من جهة وضمان نجاح عمليات التمويل والاستثمار وتوجيهها بشكل يتناسب مع المخاطر المتوقعة في حال حدوث أزمات مالية محلية أو عالمية.
 2. إنشاء مراكز بحثية متخصصة في بلاد المسلمين للتنبؤ بالأزمات المالية العالمية والأحداث المالية المستقبلية بشكل عام على غرار المراكز العلمية المتخصصة برصد الزلازل والأعاصير والتنبؤات الجوية.. الخ.
 3. نشر الوعي المصرفي الإسلامي فيما يتعلق بفقهاء المعاملات وتشجيع الباحثين على القيام ببحوث تظهر بأسلوب علمي رصين الآثار المستقبلية لعدم الانضباط بأحكام الشريعة الإسلامية في الأسواق المالية.
 4. تشجيع الجامعات والمعاهد الأكاديمية على إنشاء تخصصات علمية لإعداد خريجين متمكنين من استشراف الأحداث المالية المستقبلية بشكل خاص.
- هذا والله تعالى أعلم وأحكم.

المراجع العربية:

1. ابن حنبل، أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون: إشراف د. عبد الله التركي، السعودية، مؤسسة الرسالة، د ط، 2001م.
2. ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1408هـ..
3. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
4. ادوارد، كورنيش، الاستشراف مناهج استكشاف المستقبل، ترجمة: د. حسن الشريف، الدار العربية للعلوم ناشرون - بيروت، ط1، 1428هـ/ 2007م.
5. إسلام، فهمي، استشراف المستقبل في القرآن والسنة، رسالة ماجستير، صنعاء، جامعة الايمان، كلية الشريعة والقانون، 2004م.
6. أوكيل، نسيم، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها (مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007-2008م.
7. البخاري، محمد بن اسماعيل، الأدب المفرد، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط3، 1989م.
8. حافظ، محمد علي، التخطيط للتربية والتعليم، القاهرة، الدار القومية للتأليف والنشر، ط1، م1965.
9. خصاونة، عماد عبد الكريم، وقزق، خضر إبراهيم، السنن الإلهية في القرآن الكريم ودورها في استشراف المستقبل، مجلة المنارة، المجلد 15، العدد2، 2009م.
10. الخطيب، محمد عبد الفتاح، الائتمان على المستقبل في السنة النبوية، ندوة الحديث واستشراف المستقبل، جامعة الامارات، 2011م.
11. الدجاني، أحمد صدقي، عن المستقبل برؤية مسلمة مؤمنة، عمان، دار البشير للطباعة والنشر، ط1، 2000م.
12. الزنكي، نجم الدين قادر، فقه التوقع: دراسة تأصيلية لمفهومه ومشروعيته ومنهجه ومعامله، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر،

- المجلد 33، العدد 1، 2015 - 2016 م.
13. صندوق النقد الدولي، «التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة الراهنة».
 14. عبابنة، يوسف عبد الله، الأزمة المالية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، 2010 م.
 15. عبد العظيم، مجدي، فقه التوقع في الفقه الاسلامي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2015 م.
 16. عبد الفتاح، محمد سعيد، ادارة الاعمال، الاسكندرية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، 1971 م.
 17. عبد الفتاح، محمد، الائتمان على المستقبل في السنة النبوية، ندوة الحديث واستشراف المستقبل، جامعة الامارات 2011 م.
 18. العتوم، شفيق، مقدمة في الأساليب الإحصائية، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، مطبعة التاج، 1985 م.
 19. فايه، فاروق وعبد الفتاح، أحمد، الدراسات المستقبلية، منظور تربوي، عمان، دار المسيرة، د. ط، 2003 م.
 20. الفيومي، أحمد، المصباح المنير، بيروت، المكتبة العلمية، د. ت.
 21. قشوع، عبد الرحمن، استشراف المستقبل في الأحاديث النبوية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2005 م.
 22. محمد، خيرى عبد الفتاح، استشراف المستقبل في الفكر الإسلامى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، 2011 م.
 23. مصباحي، عبد الرحمن وآخرون، فقه التوقع: دعوة لاستشراف احداث المستقبل ودرء للخلافات الفقهية مقال منشور: <http://www.al-madina.com/node/225600>
 24. المغربي، عبد الحميد، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، بحث رقم 66، ط 1، 2004 م.
 25. هيتجر، ليستر وسيرج ماتولتس، المحاسبة الإدارية، ط 1، ترجمة احمد حامد حجاج، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 1988 م.

المراجع الأجنبية:

1. Besley and Brigham, Essential of Managerial Finance, South-Western: Thomas Learning, 12th Edition, U.S.A 2000.
2. Besely and Brigham, Principles of Finance, South-Western: Thomas Learning, 2nd Edition, U.S.A 2003.
3. Bodie, Kane and Marcos , Essential Of Investment , Mc Graw- Hill, 4th, Edition , U.S.A 2002.
4. <https://www.youtube.com/watch?v=g3aSt-vcXvo>.

Translation of Arabic Reference

1. Ibn Ḥanbal, Aḥmad bin Muḥammad, Musnad Imām Aḥmad bin Ḥanbal, Reviewed by: Shu'ayb al-Arnāūt, 'Ādil Murshid and others: Revised by Dr. 'Abdullāh at-Turkī, Sa'ūdiah, ar-Risala Foundation, (n.p), 2001.
2. Ibn Kathīr, al-Bidāyah wa an-Nihāyah, Reviewed by: 'Alī Shīrī, Dār Ihyā at-Turāth al-'Arabī, Beirut, 1st Edition, 1408 AH.
3. Ibn Manẓūr, Abū al-Faḍl Jamāl al-Dīn, Lisān al-'Arab, Beirut, Dār Sādir (N.P), (n.d).
4. Edward, Corniche, al-Istishrāf Manāhij Istikshāf al-Mustaqbal, Translated by: Dr. Ḥasan ash-Sharīf, al-Dār al-'Arabiah lil 'Ulūm Nāshirūn - Beirut, 1st Edition, 1428 AH / 2007 AD.
5. Islām, Fahmī, Istishrāf al-Mustaqbal fī al-Qur-ān wa as-Sunnah, Masters' thesis, San'ā, al-Īmān University, College of Sharia and Law, 2004 AD.
6. Oukīl, Nasīma, al-azmāt al-māliyyah wa Imkāniyat at-Tawaqqī minhā wa at-Takhfif min āthārihā (ma' Dirāsāt Ḥālat Junūb Sharq Āsiā), unpublished doctoral thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers 2007-2008.
7. al-Bukhārī, Muḥammad bin Ismā'īl, al-Adab al-Mufrad, Beirut, Dār al-Bashair al-Islāmiyyah, 3rd edition, 1989 AD.
8. Hāfiz, Muḥammad 'Alī, at-Takhtīṭ li at-Tarbiyah wa at-Ta'līm, Cairo, ad-Dār al-Qoumiyyah li at-Ta-lif wa an-Nashr, 1st Edition, 1965.
9. Khaṣāwinah, 'Imād 'Abdul Karīm, and Qazaq, Khaḍir Ibrāhīm, As-Sunan al-Ilāhiyah fī al-Qur-ān al-Karīm wa Douruhā fī Istishrāf al-Mustaqbal, al-Manārah Magazine, Vol. 15, No. 2, 2009 AD.
10. al-Khaṭīb, Muḥammad 'Abdul-Fattāh, al-ieteman 'ala al-mustaqbal fī as-Sunnah an-Nabawiyah, Nadwat al-Hadīth wa istishrāf al-mustaqbal, UAE University, 2011.
11. al-Dajānī, Aḥmad Sīdqī, 'An al-Mustaqbal bi Ru-yah Muslimah Mu-minah,

- Amman, Dār al-Bashīr for Printing and Publishing, 1st Edition, 2000 AD.
12. al-Zankī, Najm al-Dīn Qādir, Fiqh at-Tawaquq': Dirāsāt T-asīliyah li Mafhūmihi wa Mashrū'iyatuhū wa Minhājūhū wa Ma'ālimuhū, Journal of the College of Sharia and Islamic Studies, Qatar University, Volume 33, Issue 1, 2015-2016 AD.
 13. International Monetary Fund, Annual Report 2009: Combating the Current Crisis.
 14. 'Abābinah, Yūsuf 'Abdullāh, al-Azamah al-Māliyah al-Mu'āshirah, an unpublished Ph.D. thesis, Yarmūk University, 2010.
 15. 'Abdul Azīm, Majdī, Fiqh at-Tawaquq' fī al-Fiqh al-Islāmī, Ph.D. Thesis, College of Islamic Sciences, al-Madinah International University, Malaysia, 2015.
 16. 'Abdul Fattāh, Muḥammad Sa'īd, Idārat al-Ā'māl, Alexandria, The Modern Egyptian Office for Printing and Publishing, 1971 AD.
 17. 'Abdul Fattāh, Muḥammad, al-ietiman 'ala al-Mustaqbal fī as-Sunnah an-Nabawiyah, Nadwat al-Hadīth wa istishrāf al-mustaqbal, UAE University, 2011.
 18. al-'Atūm, Shafiq, al-Muqaddimah fī al-aṣlīb al-Iḥṣā'iyyah, 1st edition, Amman - Jordan, al-Taj Press, 1985 AD.
 19. Fāyeh, Fārūq and 'Abudl Fattāh, Aḥmad, ad-Dirāsāt al-Mustaqbaliyah, Manzur Tarbawī, 'Ammān, Dār al-Masira, d.T, 2003 AD.
 20. al-Fayūmī, Aḥmad, al-Miṣbāh al-Munīr, Beirut, Scientific Library, (N.P) (n.d).
 21. Qashu', 'Abdul Raḥmān, Istishrāf al-Mustaqbal fī al-Ḥadīth an-Nabawiyah, Master's Thesis, University of Jordan, 2005 AD.
 22. Muḥammad, Khayrī, 'Abudl Fattāh, Istishrāf al-Mustaqbal fī al-fīkr al-Islāmī, an unpublished Ph.D. thesis, 'Ain Shams University, 2011.
 23. Miṣbahī, 'Abd al-Raḥmān and others, Fiqh at-Tawaquq': Da'wah li istishrāf Aḥdāth al-Mustaqbal wa Dar-ul lil Khilāfāt al-Fiqhiyyah, published article: <http://www.al-madina.com/node/225600>
 24. al-Maghribī, 'Abdul Ḥamīd, Al-Idārah al-Istrāṭijiyah fī al-Bunūk al-Islāmiyah, Islamic Development Bank, Islamic Research and Training Institute, Jeddah, Sa'ūdī 'Arab, Research No. 66, 1st Edition, 2004 AD.
 25. Hytgar, Lystar and Syreg Mātūlitch, Al-Muḥasabah al-Idāriyah, 1st Edition, translated by Aḥmad Ḥamīd Ḥajjāj, Riyadh, Sa'ūdī 'Arab, Dār al-Mirrikh lin Nashr, 1988 AD.

Translation of Arabic References:

1. Abozaid, Abdulazeem (2004), "Fiqh al-Ribā", Beirut: al-Risāla Publishing House.
2. al-Bahūtī, M. Y. (n.d), "Sharḥ Muntaha al-Irādāt", Beirut: Dār al-Fikr.
3. al-Bayhaqī, A. H. (1414), "Sunan al-Bayhaqī", Makka al-Mukarrama: Maktabat Dār al-Bāz.
4. al-Bujairimī, S. M. (1987), "Ḥāshiyat al-Bujairimi", Beirut: Dār al-Ma'rifa.
5. al-Bukhārī, M. I. (n.d), "Ṣaḥīḥ Al-Bukhārī", Damascus: Dār al-'Ulūm.
6. al-Dāraqutnī, A.U. (1996), "Sunan al-Dāraqutnī", Beirut: Dār al-Kutub al-'ilmiyya.
7. al-Dasūqī, M. A. (n.d), "Ḥāshiyat Dasūqī", Cairo: Dār Iḥya al-Kutub al-'Arabia.
8. al-Ḥākīm, M. A. (1986), "Al-Mustadrak 'ala Ṣaḥīḥayn", Beirut: Dār al-Ma'rifa.
9. al-Shawkanī, M. A. (n.d), "Nayl al-Awtār", Beirut: Dār al-Fikr
10. Ibn 'Ābidīn, M. A. (1998), "Radd al Muḥtār 'ala al Dur al Mukhtār (Ḥāshiya Ibn 'Ābidīn)", Beirut, Lebanon: Dār Iḥya al-Turath al-'Arabī.
11. Ibn al-Qayyim, Sh. M. (1973), "I'lām al-Muwaqqi'īn 'an Rabb al'Ālamīn", Beirut: Dār al-jīl.
12. Ibn Ḥazm, A. A. (n.d), "Al-Muḥalla bi al-āthār", Beirut: Dar al-Āfāq Al-Jadīdah.
13. Ibn Ḥibbān, M. B. (n.d), "Al-Ṣaḥīḥ", Beirut: Al-Risāla, 1993.
14. Ibn Humam (n.d), "Fath Al-Qadīr", Beirut: Dār Iḥya al-Turath al-'Arabī.
15. Ibn Majah, M. Y. (n.d), "Al-Sunan", Beirut: Dār al-Fikr.
16. Ibn Qudāmah, K. A., (n.d), "Al-Mughnī wal Sharḥ al-Kabīr", Beirut: Dar al-Fikr.
17. Ibn Rushd, M. A. (2014), "Bidāyat al-Mujtahid wa Nihayat al-Muqtasid", Beirut: Dar al-Fikr.
18. Ibn Taymiya, A. A. (n.d), "Al-Qawā'id al-Nurāniyah", Riyādh: Dār Ibn Jawzī
19. Fiqh Academy (n.d), "Resolutions of the Fiqh Academy affiliated to Organizations of Islamic Countries".
20. AAOIFI (2015), Shariah Standards, Auditing and Accounting Organization for Islamic Financial Institutions, Riyādh: Dār Al-Maimān.

- The customary practices of people may play an important role in identifying the Shariah objectives behind its financial rules, and they may also reshape the Shariah rules based on the identified objectives.
- The Shariah texts forbidding the deferment of counter values in financial transactions aim to avoid uncertainty in contracts and to cut the way to circumvent Riba or manipulate the price of commodities through excessive speculation.
- The identified Shariah objectives of the provisions relating to the postponement of counter values suggest that it is possible to tolerate fixing the exchange rate in future money exchanges for hedging purposes, excusing delay in spot currency contracts and excluding crafted gold or silver from the rules applicable to ribawi commodities. However, this is circumscribed with conditions that eliminate the damage associated with postponing counter values in those financial transactions.

Finally, the paper urges the Shariah scholars to collaborate with the Muslim economists and financial experts to restudy Islamic financial law on Maqasidi basis, so that the wisdom of the Shariah in this particular branch of law becomes clear and evident. This should help standardize Islamic financial law, achieve better commitment to the law and reap the benefits this law came to realize for people.

drops from consideration the need to sell old gold for cash before buying new gold when wanting to exchange old gold for new gold. The formality of selling old gold for cash and then buying new gold for cash does not achieve a known Shariah objective, nor is it of any benefit.

However, this position cannot be challenged by the Hadīth where the Prophet, peace be upon him, instructed one of the Companions, who exchanged low quality dates with high quality dates, to sell the low quality for dirhams first and then to buy the good quality with those dirhams: “sell al-jam’a (low quality dates) with dirhams then buy janib (high quality dates) with dirhams”. Making analogy to this case [both gold and dates are ribawi commodities, which subjects them to the same Riba rules] is incorrect, because selling low quality dates for money and then using the same money to buy the good quality dates attains an actual Shariah objective, unlike selling old gold for money and then using the money to buy new gold. This objective is to refer to the market to know the value of the low and good quality dates. Barter could lead to ghabn (disadvantage) for one of the parties, which is overcome by referring to the market and conducting two separate contracts: sale followed by purchase. Overcoming ghabn is required especially when selling ribawi money, which is basically essential money that people should have access to without incurring ghabn or gharar. In barter exchange, there is no reference to the market price, as it is based on the extent of the need of the owner of one item for the other item, and the other party could profiteer from this need. Selling old gold for cash and then buying new gold with cash from the first sale does not achieve any apparent Shariah objective; since the price of the gold metal is the same, used or unused, and both are exchanged at the gold market rate known to both parties.

Conclusion

The above discussions show clearly that some contemporary Fiqh opinions related to the issue of postponement of the two counter values should be revisited. They should consider the relevant Shariah objectives since failure to do so may yield inconsistent stands of Fiqh issues and sometimes unnecessary stringency or disregarding of Shariah rules.

- The paper also reaches the following important primary results:

by extension - from being a ribawi commodity, albeit with the following conditions:

1. Gold that is crafted is bought in order to use it for that purpose. If jewelry is sold, for example, not to be used as jewelry, but to mint it or to store it, the rules of riba apply to it.
2. The uses of crafted gold must be permissible (halal), not impermissible (haram) such as jewelry for men, or eating and drinking from utensils made of gold or silver (i.e., this position should not lead to impermissible uses).
3. That it does not become a means/legal-trick (hila) to loan with riba, by buying crafted gold on a deferred basis with the aim of selling it on a spot basis for a lower price to gain liquidity.
4. That crafted gold is not sold with the aim of it being melted because by not considering its crafted form it returns to being considered as gold-ore and the rules of riba apply to it. This is because its state of being crafted removes it from being considered a ribawi commodity [according to this opinion], and if it is no longer considered as being crafted it returns it to its original ruling. For example, people may sell their used gold to a gold-smith for cash and the gold-smith buys it from them without considering its particular form - as though he buys gold-ore. Here it is necessary to pay the price so that both values are delivered spot.

The default position regarding these conditions is to return to the original ruling of gold being subject to the rules of riba. Not subjecting gold to the rules of riba due to being crafted is a specific case. If this state is not achieved, gold returns to its original ruling.

It is obvious from the above conditions that the matter is tied to the intention of the contracting parties. It is not possible to generalize it to cover all conditions and people. Rather, the ruling of this issue differs from one circumstance to another depending on the intention and purpose of contracting parties, or one of them. Hence, the ruling is diyani (a matter of halal and haram between man and God).

This position achieves the benefit of allowing crafted gold to be bought on instalments if a person needs to, such as for a wedding dowry. Besides, it

According to rules of gold (and silver), if gold jewelry is sold on instalments the sale is invalid. If old gold is traded for new gold of a different amount, as is commonly done, the transaction is also invalid. As for the first case, it fails on the condition of immediate exchange (taqabud) in the sale of gold for gold (riba al-nasia) since currencies also share the same rules of gold. As for the second case, it fails on the condition of similarity in amount in the sale of gold for gold (riba al-fadl). These two conditions are meant to prevent circumventing the prohibition on riba of a loan in the metal that is the genus of prices (jins al-athman) which has strong pricing attribute, even if it is no longer used for pricing. When spot gold is sold for a greater amount deferred, like 20g spot gold for 25g deferred gold, the sale contains in essence riba of a loan. The two conditions are also meant to block the means to price speculation in a metal as economically important and significant as gold or silver.

However, if gold is jewelry and bought and sold for being used as jewelry, some jurists, such as Ibn al-Qayyim, holds that it no longer is a ribawi commodity, such that riba of gold only occurs when gold is used for pricing. If it is not used for pricing but rather as jewelry, the rules of riba do not apply, according to this opinion.

Ibn al-Qayyim's opinion deserves attention and further consideration. Gold-crafting is a human effort that increases the value of the gold. The value of this effort could be worth the same price of the actual gold or even more in some cases. This additional factor to the gold (craftsmanship) may increase the price of gold significantly and take gold out of circulation as a currency and thus, removes gold jewelry outside the realm of riba.⁽²⁰⁾

In fact, beside jewelry and ornaments, gold could be crafted for other reasons such as making electronic chips and medical accessories. One of these items could be sold for multiple times the actual price of gold, because of its artistic medical or historical value. It then becomes unsuitable to be treated in the same way as a gold currency in regards to buying it for cash and prohibiting instalment payments of its price, or trading it for gold. The rules of riba aim to protect the 'origin of prices' from volatility and being manipulated. These uses take gold out of its pricing function, even if it is only temporarily in some cases.

By considering the objectives of the rules of riba in the case of gold, the researcher is of the opinion that gold-craft (siyagha) removes gold - and silver

(20) Ibn al-Qayyim, *F'lam al-Muaqqi'* in, 2/160.

silver, or anything else that is fit for currency in our present day, some of the modern-day applications of selling currencies and converting them may require permitting constructive delivery (qabd hukmi), i.e. not actually receiving them in-hand. Examples include bank depositing the counter-value of the other currency in the client's account, taking the counter value through a payable check, and receiving the price of gold or silver when sold by a credit card. The current applications of currency sales may also necessitate excusing delay if an unforeseeable delay occurs in the international transactions due to having holidays in the country of one of the two contracting parties, or due a difference in time zones.

However, based on the above view on the rationale of conditioning the immediate delivery (taqabud) in the sale of currencies, and the juristic stands of on the prohibition being only to block the means towards riba, i.e. not a consequential sin in itself, then there could be nothing wrong with delaying delivery of one of the values in the exchange of non-deferred currencies, as long as there is need for it. This is so unless or until scholars or economists may identify a considerable wisdom or need to necessitate the immediate delivery (taqabud) in these transactions.

The same can be argued for buying gold or silver or replacing old for new from the same seller, as in the following discussion.

C) Application 3: Trading off gold/silver and selling it in instalments

Gold comes in three main forms: i) gold-ore - its natural state before being minted; ii) minted gold: when it is minted into a currency (such as a dinar); and iii) crafted gold, such as jewelry for embellishment. The texts referring to riba in gold do not differentiate between its different forms. The jurists' rulings encompass all forms of gold, and the reason for riba in gold indicates the inclusion of all forms of gold, because to them the effective cause ('illa) is having in gold the 'essential attribute of pricing' (jawhariyya al-thamaniyya). Had they deemed the 'illa pricing (al-thamaniyya), gold-ore and jewellery would have been exempted. However, they identified the 'illa as 'the essential attribute of pricing' so much so to include gold-ore and jewelry.⁽¹⁹⁾ Even when gold is not used as currency its metal is suitable for that purpose, hence gold processes the essential attribute of pricing, and the same applies to silver.

(19) See Ibn al-Humam, Fateh Al-Qadeer, Beirut: Dar Ihya' al-Thurath al-Arabi, n.d., 5/149; Al-Dasuqi, Hashiyat al-Dasuqi, Cairo: Dar Iyah al-Kutub al-Arabia, n.d., 3/41; Ibn Qudama, Al-Mughni, 4/136.

‘Abbas, that they only considered riba in an increment for deferment.⁽¹⁸⁾

Regardless of these opinions and positions, it is clear that a new wisdom has appeared in our time for prohibiting deferring counter-values when selling types of ribawi money with each other, such as currencies. The wisdom of the prohibition is to prevent price speculation and gambling that occurs in contemporary financial markets as mentioned, so the prohibition is to block the means to this end.

Based on the aforementioned, since the prohibition of not having immediate delivery (taqabud), with no increment, is meant only to block some means to unlawful ends (tahreem thara’i), and that it is a small sin in itself according to some scholars, such as al-Mawardi, then it is possible to consider allowing a future currency contract only between two hedging parties, such as Islamic banks.

There is no need to use an ill-reputed transaction such as tawarruq to achieve the same result, or to apply the mechanism of mutual promises as this does not solve anything as discussed above, especial that those two devices open the door for price speculation as elaborated earlier.

Permitting a currency contract between hedging parties is less risky than giving a general permission to mutual promises on future money exchange or to a tawarruq-based deferred currency exchange. These techniques involve Shariah cautions such as possibly leading to price speculation on the currency, which is a matter that has dangerous economic consequences, and is a considerable reason for prohibiting the deferment of counter-values in our time.

B) Application 2: Excusing delay in spot currency contracts

An issue that relates to the issue of immediate delivery (taqabud) in currency exchange is the issue of delay occurring in spot currency contracts, where there is no actual intention of deferment of the transaction. Although the Shariah texts are clear on the condition of immediate delivery (taqabud) in counter-values in currency exchange, such as selling gold for gold or for

(18) Ibn Qudama, Al-Mughni, Beirut: Dar al-Fikr, n.d, 4/134. However, in contrast to this stand attributable to Ibn Abbas, Al-Hakim reports the story of Abi Sa’id with Ibn ‘Abbas, where Ibn ‘Abbas changes his opinion stating: “May Allah reward you with paradise O Abu Sa’id. You reminded me of an issue that I had forgotten. I ask Allah for forgiveness and repent **to Him**”. Hence, Ibn ‘Abbas no longer deemed this transaction permissible. Al-Baihaqi also reported something similar. See Al-Hakim, Al-Mustadrak, 5/43; Al-Baihaqi, Al-Sunan, Makka al-Mukarrama: Maktabat Dar al-Baz, 1414H, 5/286, Hadith No. 10289.

exchange explicitly rather than trying to circumvent the prohibition by using these highly controversial contracts. Such contract (tawarruq) adds nothing to the Islamic banking industry but unnecessary complexity and cost, and it harms the image of the Shariah and the reputation of Islamic banking.

Possibly the most acceptable solution, if there is a real need for financial institutions to hedge against price changes of currencies, is to allow for them explicitly what has been allowed implicitly. That would be better than using detrimental circumventions that are unsound and open to categorically unlawful uses. Especially given that the Shariah rulings of transactions have effective causes that can be rationally understood as discussed, yet these circumventions do not have rational meanings, as they do not lead to any intrinsic benefit but rather lead to greater impermissibility.

From another perspective, there appears to be no Shariah reason for the prohibition of a deferred currency contract if the aim is genuinely hedging, unless the aim is just to block the means to a possible intend of speculation. By contrast, the rationale of the other deferments in currency exchange is all clear as highlighted. If one of the two counter values is paid spot while the other is deferred, or if both are deferred but with a difference in time periods, then the prohibition is to prevent circumventing riba of loans by increasing the deferred value. If both counter-values are deferred together for a single time period while the aim is price speculation on the future price of the currency, then this is gambling.

This inability to rationalize the prohibition a deferred currency contract where there is no suspicion of riba or gambling comes in line with what al-Mawardi said generally about riba: “As for riba due to a delay or deferment without an increment, it is small sin, because it amounts to an invalid contract [for failure to meet the formality requirements of the contract], and they [the jurists] clarified that [involving in] invalid contracts incur small sins only”. (Al-Bujairami, 1987)⁽¹⁶⁾.

Ibn Qayyim also indicates to this meaning in general by saying that real riba that is prohibited is riba that is an increment due to a deferment. (Ibn al-Qayyim, 1973, 2/154)⁽¹⁷⁾. It is also reported that some of the companions of the Prophet (pbuh), such as Ibn Abbas, Usamah Bin Zayd, Zayd Bin Arqam and Abdullah bin Zubayr, though commonly known as attributable only to Ibn

(16) Al-Bujairimi, Sulaiman, Hashiya al-Bujairimi, Beirut: Dar al-Ma'rifa, 1987, 2/15.

(17) Ibn al-Qayyim, l'lam al-Muwaqqi'in 'an Rabb al'Alameen, Beirut: Dar al-jeel, 1973, 2/154.

(taradi) in contracts - between both parties when forming a contract. This is a condition in the Hadith: “sale is based on mutual consent”.⁽¹⁴⁾ The party bound by the promise may not be agreeable to the contract when the future time comes. Probably if he was given a choice of not entering it, he would not, while his consent before that is of no consideration, because mutual consent is a condition while initiating the contract as stated in the Hadith. The consent in khiyar al-shart or the choice that accompanies ‘urbun sale, occurs during the contract, not before it, so even none of these is an exception.

In addition, a mutual promise that is binding on one party in a currency exchange contract makes the mutual promise closer to being a contract. No jurist allowed this among those who permitted a mutual promise on currency exchange. In fact, it makes the mutual promise the same as a contract if there is a benefit for the party that is not bound to execute the currency exchange.

In sum, the suggestion of a mutual promise on currency exchange contracts as a legitimate solution to the problem of hedging in deferred currency is not a practical solution. This position in general leads to falling into prohibitions. Besides, the resolution that permits it in the (AAOIFI) Shariah Standards does not condition it with the aim of hedging, which opens the door for using it for price speculation also, which is definitely unacceptable as discussed above.

As for relying on tawarruq sale to enable hedging the price of the deferred currency, apart from the permissibility or otherwise of tawarruq,⁽¹⁵⁾ it is costly and opens the door to being used for price speculation as well. This is what in practice occurs in financial markets, as observers know. Financial derivatives depend on tawarruq-based structures for price speculation on currency exchange.

In addition, the tawarruq contract is simply a formality that makes no sense. When it is used for this purpose, it leads to a binding deferred currency exchange for both parties. If bidding deferred currency exchange is impermissible in the Shariah as discussed, the Islamic banks that use tawarruq and similar contracts for deferred currency exchange are actually committing this prohibition. However, if to these banks the aim of hedging in currency exchange is legitimate, and tawarruq is used only as a means to achieve this permissible aim, then it is better for these banks to execute deferred currency

(14) Reported by Ibn Hibban in his ‘Sahih’, (Beirut: Al-Risala, 1993, No. 307); Ibn Majah in his Sunan (Beirut: Dar al-Fikr, n.d, Book 12, No. 2185).

(15) Tawarruq has been ruled as unlawful by the Fiqh Academy (resolution No.19/5 in its 19th session which was held in Sharjah in April 2009) since it involves a contrivance to Riba.

of formalistic contract structure that leads in the end to mutual obligations to exchange two currencies in the future at a pre-determined price. The tawarruq contract is most commonly used for this purpose.

Before looking at the alternative arrangement based on tawarruq we turn to an important matter that is related to mutual promises on currency: the prohibition of this mutual promise (which is the subject of this contract) if it is meant to achieve something prohibited. While the act of exchanging one currency for another that is done at one time in the future is permissible in its essence, being obliged to do it in the future is prohibited. For this reason the jurists allowing mutual promises upon currency exchange in the future conditioned it with being non-binding. If the act of the exchange were prohibited in itself, the jurists would never have allowed the mutual non-binding promises to execute it, as promising to do an impermissible act is impermissible, similar to the promise between a lender and a borrower for the latter to give to the former an increment upon the original amount of debt. Thus, the jurist would never allow a binding promise to execute currency exchange in the future, simply because future currency exchange is impermissible. In fact, the Shafi'is allowed the promise to execute currency exchange only because it is a part of the nature of promise not to be binding. If it was binding in itself or was made as such, they would never allow it.⁽¹³⁾

On this basis, the statement absolutely permitting mutual promises on currency in Islamic banking practice, as the Standard does, is incorrect, even if it is not binding on either parties. This is because the act of currency exchange based on a mutual promise could be impermissible at its core, such as if two parties promise a deferred exchange of ten dirhams after a month for twenty riyals paid after two months despite the dirham and the riyal being similar in value. This exchange, upon which the mutual promise is made, contains riba due to an increment in the deferred value, which is impermissible, making the mutual promise upon it impermissible too. If, however, the mutual promise is on the exchange of two currencies at one deferred time, then since such act of exchange is permissible in itself, i.e. exchanging ten dirhams for twenty riyals at one time, then having a mutual promise to do the same should be also permissible.

Another issue is that a promise that is binding on only one party, which the Standard permits, is not acceptable under analysis, because it negates an essential condition (from the conditions) of sale, which is mutual consent

(13) Ibn Hazm, M.A, Al- Muhalla, Beirut: Dar Al-'A'faq Al-Jadidah, n.d, 2/513.

transaction with the other party that is bound by the promise. However, it is natural that with this right the bank wishing to hedge will withdraw from the agreement on the currency exchange, and conduct a currency exchange in the market if it finds a more suitable currency rate. On the other hand, it will choose to implement the currency exchange agreement with this party only in case the market rate on the execution day is better for it than the fixed rate in the mutual promise. However, in reality, will there be any party willing to oblige itself to a currency exchange price without the other party being equally obliged!

In truth, whoever enters into a future currency contract is either a speculator on the prices or a hedger. At the contract's essence, parties may enter into an agreement on a deferred currency for hedging purposes if they have mutual obligations; both require the currency of the other party and fear an increase in its price in the market. When the aim is to speculate on prices, both parties have contrary expectations - one expects the price to increase while the other expects it to decrease.

The party (the client) that enters into a mutual promise on the currency exchange with the Islamic bank seeking to hedge is himself seeking either to hedge or to speculate. Since obliging both parties is unacceptable according to the Standard (AAOIFI), the agreement will not serve his (the client's) either purpose, due to not obliging the other party (the bank). Hence, the agreement to execute future currency exchange on mutual promise basis, but with obligating one party only, is impractical, as the non-obliged party will enforce the agreement only if it serves its own interest, depriving thus the other party of the change to achieve his purpose in hedging or speculating.

Therefore, a mutual promise on a currency that is only binding on one party is not a practical solution because the second party that gives a promise to the Islamic bank does not benefit at all, as with this one-sided promise, he cannot hedge or speculate. As a result, the Islamic bank will not be able to find a client that will be willing to give it a binding promise, so that the bank can hedge against unfavorable change in the currency exchange rate. The alternative to this impractical solution is to have an agreement between two Islamic banks to support each other by the assisting bank giving a binding promise of currency exchange to the other bank to provide it with the currency it needs. However, by looking at the current practice, this assistance is rare, as the majority of Islamic financial institutions in reality use instead an alternative arrangement

contract. For example, if the price of a dinar equates to 10 dirhams, while 10 dinars spot are sold (loaned) for 120 dirhams deferred for a month, the seller (lender) gains 20 dirhams.

- Secondly, to prevent speculation on currencies through their deferred sale, as speculation on currencies may badly hit the economy. Speculation on currency leads to instability of the currency value, which may affect the three economic functions of money as a store of value, a means of exchange and a unit of account. It may also lead to a sharp decline in the currency value in a way that severely hits the economy, as occurred in the Asian Crisis back in 1997. Thus, the Shariah is strict in selling money for money, and to curb speculation it conditions its sale for other money on a spot basis.
- **Is a mutual promise on a future currency exchange a sound and acceptable alternative to a deferred currency contract?**

Fiqh Academy passed a resolution prohibiting deferred currency sale and prohibiting mutual promises on a currency without distinguishing between binding and non-binding mutual promises.

However, some Shariah standards⁽¹¹⁾ issued on sale of currency prohibit a binding promise between two contracting parties but permit a binding promise by one party only. These standards do not differentiate between whether the aim of currency sale is for price speculation or for hedging purposes. The standard passed by AAOIFI states: “a mutual promise in trading currencies is prohibited if it is binding on both parties, even if it is to hedge against the risk of change in value. As for a promise from one party, it is permissible, even if it is binding.”⁽¹²⁾

The question here is whether the ruling of this standard is practical and sound, and whether there is any practical difference between a promise that is binding on one party and a promise that is binding on both parties?

The bank that seeks to hedge, according to what the standard states, needs to find someone who can give it a binding promise of paying the desired currency for a specific price, without the bank being obliged to implement this currency exchange, in order to avoid binding both parties. In other words, according to the standard, the bank that wants to hedge must have a right to leave the

(11) Some financial institutions issued recently Shariah standards in an attempt to streamline the Islamic finance industry.

(12) AAOIFI Shariah Standard No.1 (2/9/A).

values in transactions but with the aforementioned conditions, then the following transactions are perceived to benefit from such stand.

A) Application 1: Fixing the currency exchange rate for hedging purposes

Deferring the counter-values in currency exchange contracts, just as in other ribawi monies, comes under the direct prohibition in the Hadith of ‘Ubada Bin al-Samit: “[when exchanging] Gold for gold, silver for silver, wheat for wheat, barley for barley, dates for dates, and salt for salt – [it has to be] equal for equal, hand to hand [payment to be made on the spot]. If those commodities differ, sell as you wish provided that payment is made on the spot”. On the other hand, deferring other non-ribawi money comes under the prohibition of selling deferred for deferred (bay’ kali’ bil kali’), which has been discussed above. The objective perceived for prohibition in both cases, the ribawi and non-ribawi monies - is to free the transaction of gharar and to block the means to price speculation. This objective is even more evident particularly in the sale of currencies, because of their importance to the stability of the economy, so they should be surrounded with various rulings to ensure their protection against possible manipulation by speculators.

However, fixing the price of currency for hedging purposes has become a commercial need in our time, especially in the view of the currencies price fluctuations and their possible dependence on other currencies, such as the dollar and the euro in international trade. As Islamic banks play the role of a commodity trader, they need to fix the price of currencies to cover their future financial liabilities.⁽⁹⁾ The Islamic banks may also need to fix the price of a currency in advance for their own mutual payment obligations.

The Shariah texts prohibit fixing the price of currency beforehand in a binding exchange agreement, because the texts on sale of currencies are explicit in conditioning taking delivery (taqabudh) of the two counter value. Although the currencies were gold and silver at the time, but these texts relate to currencies in general and not particularly to these two metals: gold and silver.⁽¹⁰⁾ Hence, taking immediate delivery (taqabudh) in sale of currencies is necessary.

The economic wisdom in conditioning taking immediate delivery (taqabudh) in currencies in general is perceived in two things:

- Firstly, to block the means to circumvent riba of loans through a currency

(9) Such as in Murabaha LC, especially the USANCE LC where the bank has the option to delay payment of the price for some time.

(10) For more details on this issue, see Abozaid, Abdulazeem, Fiqh al-Riba, Beirut: Al-Risala Publishing House, 2004, p.325.

If it is permissible to rent an asset that is not specific (ghayr mu'ayyan) but specified on the basis of description (mawsf fi al-thimma), and not owned by the lessor but he is likely able to deliver it, then it is also possible to permit the sale of something non-specific but clarified by description and is likely to be delivered. This is especially so given that ijarah is a kind of sale as the jurists deem it 'sale of usufruct' (bay' al-manafi'), and ijarah is not different from sale in this regard. The usufruct does not exist at the time when the contract is signed just as a sale item is non-existent at the time when the contract is signed.

In addition, the contemporary application of istisna' contract contains a delay in both counter-values in a contract that is binding on both parties from the moment it is signed. OIC Fiqh Academy permits such istisna', while it is obvious that it involves delay of both counter-values (OIC Fiqh Academy Resolution No. 65/1992). One of the common applications of such istisna' is sale of real estate properties before or during their construction.

Thus, if we accept the aforementioned Hanbali ijthad (in ijara) and the contemporary ijthad that istisna' contract is binding from the moment it is signed, and we also acknowledge the general need nowadays for a hedging and the absence of excessive gharar in modern-day transactions due to the guarantees of it being implemented, then we should also accept deferment of counter-values in a sale contract. This is as long as its execution is guaranteed and the aim of the contract is hedging, not price speculation.

In fact, the prohibition of gharar is connected to the amount of its harm and whether or not it is greater than the need for it, which is why a small amount of gharar is excused. If a need has been identified in a contract that contains gharar, and it is not used as a means towards speculation, and it may not lead to animosity and argumentation between the contracting parties, then it is possible to tolerate it. Ibn Taymiyah states: "the harm of gharar is less than that of riba, which is why leniency is given to it [i.e., gharar] when the need for it arises, such as selling property 'jumlatan' [i.e. without specification of what it contains]... or selling pregnant or milking animals [at a higher price despite the uncertainty of the pregnancy or the milk]"⁽⁸⁾

4. Contemporary applications of deferring the counter-values in transactions

If to adopt the above conclusion, i.e. acceptability of deferring both counter

(8) Ibn Taymiyah, A, Al-Qawaid al-Nuraniyah, Riyadh: Dar Ibn Jawzi, n.d, p. 172.

However, if the aim of the contract is hedging, then the two contracting parties would execute the contract to fix the price of the commodity that will be effectively exchanged on the agreed future date. Herein the buyer is driven by his concern about the commodity's price rising in the future and wants to fix its price, while the seller is worried that the price may fall in the future and also wants to fix the price. In this situation, there is no speculation/gambling (qimar), although there is excessive gharar due to the deferment of both counter-values as one or both parties may fail to deliver the agreed value. In this regards, the Shariah exempts deferring the payment of the price to meet a need, as people may not be unable to pay the price in cash. The Shariah also excuses gharar in deferring the sale item in a salam contract to meet a need as people are in need of cash to finance the costs of production, not to mention that salam contract in essence facilitates production, which benefits the economy. Hence, the needs of people are met by deferring the payment of the price in the deferred payment sale and are also met by deferring delivery of the sale item, as in salam. Thus, the Shariah excuses gharar that accompanies deferring one of the counter-values, in view of it being a public need.

As for deferring the two counter values, no genuine need existed to justify it, especially that the gharar (gharar jahala) involved therein would be then double sided and excessive. There was no general need for this in the past, while in our time with financial transactions getting more complex, there is a need amongst manufacturers and traders to ensure that resources continue to be supplied for their industry or trade with a pre-determined price. Hence, the need has arisen for deferring both counter-values for sake of hedging, while the gharar emerging from the possibility of the two parties not fulfilling their contractual obligations may be significantly minimized nowadays, especially if the transaction is conducted in organized financial markets that guarantee the implementation and fulfilment of contractual obligations.

Moreover, there are some juristic reasoning (ijtihad) that allow a delay of both counter-values in some financial transactions. Hanbalis, for instance, do not condition in some ijarah contracts, where the leased asset is only described in the contract and delivered in the future, immediate payment of rent.⁽⁵⁾ Hence, such ijarah contains deferment of both counter-values.⁽⁶⁾ In certain cases of istisna' some Hanafis also permit a delay in both counter-values.⁽⁷⁾

(5) Al-Bahuti, M, Sharh Muntaha Al-Iradat, Beirut: Dar al-Fikr, n.d. 2/252.

(6) Contrary to the Hanbalis, the majority of Fiqh schools invalidate such contact due to deferment of both counter values. Ibn Rushd, M. A., Bidayat al-Mujtahid wa Nihaya al-Muqtasid", Beirut: Dar al-Fikr., 2014, 2/182.

(7) Ibn Abideen, M.A., Radd al Muhtar 'ala al Durr al Mukhtar (Hashiya Ibn Abideen)", Beirut, Lebanon: Dar Ihya al-Turath al-'Arabi, 1998, 4/170.

as well as the possible increment in one of the two values (the higher price in the deferred-price sale, and the lesser price in salam), because the benefits of these contracts are greater than their harms. In contrast, the economic harms that occurs due to direct transactions in cash with increase in the deferred value (riba of a loan) are incomparable with the little harm that could occur in the Salam or the deferred payment sale.

This is in respect of deferring one value. As for deferring both counter-values, it is an issue that requires focused discussion, as follows.

3. Textual prohibition of deferment of counter values

The prohibition of selling deferred consideration for a deferred consideration is mentioned in the Hadith: “The Prophet, peace be upon him, prohibited selling al-kali’ bi al-kali’ (deferred for deferred)”.⁽³⁾ Much has been said about the authenticity of this Hadith, although the jurists were unanimous about adopting the prohibition of such a sale.⁽⁴⁾

It seems that the reason for the prohibition of deferring both counter-values relates to gharar with its two possible meanings, speculation (qimar) or lack of knowledge (jahala), and not due riba, as long as the time period of both deferred counter-values is the same. Speculation/gambling (qimar) occurs when the two contracting parties speculate about the future price of the commodity without the aim of a real exchange. The transaction ends in paying the difference, and not in actually delivering the sold commodity. This is what is known in our time as ‘futures’, where the aim is speculating on prices and not hedging against unexpected changes in the future price of the commodity. Traders sell a commodity of specified genus, type, amount, price and time of delivery in organized financial markets. At the appointed time they look at the market price; if it is lower than the agreed price, the seller profits, and the buyer pays the difference; the sale does not conclude with actual exchange of the commodity and its price, but with paying the difference. Hence, the contracting parties are akin to gamblers on the future price and are not really transacting in reality.

(3) The Hadith has been reported by Al-Hakim in his Mustadrak, (Beirut: Dar al Ma’ rifa, 1986, 2/57) describing it as in accordance with Muslim’s conditions, and by Al-Darqutni in his Sunan, (Beirut: Dar al-Kutub al-ilmiiyya, 1996, 3/60, Hadith No. 269).

(4) Al-Shawkani states: “Al-Hakim considered it sound on the conditions of Muslim, but followed up by saying that Musa Ibn ‘Ubayda al-Rabthi was alone [in reporting it], as al-Darqutni and Ibn ‘Uday also said. According to Ahmed: “the narration is not sound for me, and I do not know this Hadith”. He also said: “this Hadith is not sound, but the people held a consensus that it is not permitted to sell a debt for a debt. Al-Shafi’i said: “scholars of Hadith have doubts over its authenticity”. (Al-Shawkani, M.A, Nail al-Awtar, Beirut: Dar al-Fikr, n.d., 2/56).

to money exchanges. However, the practical applications of topic treated in this paper go beyond money exchanges to include other transactions in Islamic finance, but the limited scope of paper excludes those transactions from discussion.

2. Fiqh background

In principle, deferment of values in a commutative contract may be in one or both of the counter values; if it is in one then it is related to gharar, as well as riba if the counter-values are of the same genus and the postponed value is higher than the spot value. If the deferment is in both counter-values for the same period, the issue relates only to gharar.

As for deferring one of the counter-values only, either the commodity is sold on a deferred basis for an immediate cash payment - which is salam, or the commodity is sold on a spot basis for a deferred payment. Both involve gharar given the possibility of the debtor failing to deliver the cash or commodity that he is obliged to do. In addition, both are susceptible to an increase in one of the two values in exchange for time. The Shariah has permitted such a contractual arrangement despite its resemblance to the increase that are seen in riba, where money is increased in exchange of time.

This is because sale with a deferred price or deferred delivery (salam) may meet a general need, and they are genuine sales. The buyer who buys on a deferred payment basis is in need of the commodity and does not seek cash (like in tawarruq)⁽¹⁾. Similarly, the seller in salam needs cash only to produce the sale item. In addition, salam facilitates production and provides economic and social benefits; both the buyer and seller benefit, as well as the society. On the other hands, selling on a deferred payment basis meets a general need also, as many people do not have the cash to buy on the spot. However, although the Shariah permits buying on a deferred payment basis, the Shariah does not encourage incurring debt to buy non-essential items.⁽²⁾

Hence, sale contracts on a deferred price or deferred delivery (salam) basis meet a general need recognized by the Shariah and therefore they are permitted. The gharar that is contained within these two contracts is excused

(1) Tawarruq refers to buying a commodity from one party on credit and selling it to a different party for cash as a means to obtain cash. The practice that involves collusion between the concerned parties was ruled as unlawful by the Fiqh Academy (resolution No.19/5 in its 19th session which was held in Sharjah in April 2009) since it involves a contrivance to Riba.

(2) The Shariah in general does encourage people to incur unnecessary debts; this is evident in view of the numerous Shariah texts that discourage people from borrowing, the most evident of which being the Prophet's refraining from praying the Janaza prayer on a one who passed away before repaying his debt. (See Al-Bukhari, M.I, Sahih al-Bukhari, Damascus: Dar al-Ulum, Hadith, (n.d), No. 2289.

1. Introduction

Deferment of the two considerations in a sale, i.e. selling something on the basis of description (*mawsuf fi thimmah*) for a deferred price is an important issue that has numerous contemporary applications, especially in Islamic banking. However, this sale is known as impermissible in the Shariah as will be discussed soon, and the prohibition relates to two reasons: *gharar*, due to the possibility of failure to deliver the deferred value in the future; and *riba* if there is an increment for the counter-value being deferred. This necessitates an analytical detailed study from both *Fiqh* and *Maqasid* perspective.

Methodology: To treat the above matters, the paper employs a qualitative research methodology that adopts textual and *fiqh* comparative analysis approaches. The methodology also incorporates a macro perspective for treating the subject by analyzing the issues being examined from the perspective of *Maqasid al-Shariah* in consideration of existing market practices and needs.

Significance & Literature Review: In fact, although the paper addresses an issue that has been addressed before, it acquires significance and value by setting the basis for what constitutes a valid sale of values that are both deferred as well as by showing areas of conflict and inconsistency in some of the contemporary stands on the matter, necessitating thus a review of these stances. Among the available studies on the issue of deferment of both counter values are:

- “The Implications Resulting from Deferment of Counter Values” (in Arabic) by M. Ra’fat Uthmān; a PhD dissertation in 426p published in 2006.
- “Deferment of Counter Values in Commutative Contracts” (in Arabic) by Yasser al-Nashmī; a PhD dissertation in 656p published in 2011.
- “Sale of Debt for Debt and Deferment of Counter Values” (in Arabic) by Yusuf Ṣālih Mahmūd; an article published in 2019.

All of the above studies provide significant details pertaining to the issue in question but overlook its *Maqasid* aspects in the way that should influence the Shariah rulings of the contemporary applications, and hence the important of this study.

Structure of the Paper: The paper comprises this introduction, analysis of the prohibition and then a discussion of three contemporary applications relating